وغيرهم عن الزهري فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح ورجح جمع
من الحفاظ روايتهم على رواية ملك فلم يتاخر اصحاب الحديث عن اخراج حديث
ملك في كتبهم التي التزموا بتخريج الصحيح فيها فان قيل يلزم ان يسمى الحديث صحيحا
ولا يعمل به قلنا لا مانع منه اذ ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ انتهى وذكر السيوطي
مثله في شرح تقريب النووي تنبيه قوله اي المتن وخبر الاحاد كالجنس و
با في قيود ه كالفصل وانما قال فكل كالجنس وكالفصل لان الصحيح ليس من الماهيات
الحقيقية التي لا توجد افرادها بدون الاتصاف بها حتى يكون له الجنس والفصل
الحقيقيان بل هي من الامور الاعتبارية التي اعتبرها جمع من العقلاء في اذهانهم
ووضعوا لها اسماء مخصوصة وقوله لو قال بالفاء لكان اولى بنقل عدل
احتراز عما ينقله غير العدل اي غير معلوم العدالة كالفاسق والمبتدع و
المجهول ذاتا او صفة وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدا والخبر يوذن
بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحا بامر
خارج عنه كما تقدم وتتفاوت رتبه جمع رتبة اي رتب الصحيح بسبب
تفاوت هذه الاوصاف وفي نسخة بتفاوت هذه الاوصاف ومدخول
البا على النسختين من الشرح وما عداه من المتن قيل ظاهر كلامه يشعر بان كل
واحد من هذه الاوصاف قابل للقوة والضعف وفي كون تام الضبط وعدم الشذوذ
والاتصال كذلك نظر واجيب بان المراد به تفاوت مجموع الصفات ويصدق
بتفاوت بعضها ولا يتوقف على تحقق التفاوت في كل منها على انا نقول ان المراد
بالتمام النوعي وله مراتب دون الشخصي وايضا عدم الشذوذ بمعنى عدم المنافاة
برواية الاوثق منافاة لا تقبل الجمع القريب على ما ذكره في الارشاد وشرحه
من كتب اصول الشافعية له مراتب لصدقه على ما لا منافي فيه رواية الاوثق اصلا
وعلى ما ينافيه ويقبل الجمع القريب على ان القرب له مراتب ايضا وكذلك الاتصال
له مراتب كقوله سمعت او حدثني وكعنعنة من علم لقيه وعنعنة من علم
مجرد معاصرته المقتضية للتصحيح وقوله في القوة تنازع فيه العاملان الفعل
والمصدر فانها اي الاوصاف لما كانت بذاتها المتحققة في ادنى مراتبها

ايضا

ايضا مفيدة للغلبة الظن الاضافة بيانية واغماض على الغلبة مع انها معتبرة
في مفهوم الظن حقيقة لانه قد يطلق على الشك مجازا كما في قوله تعالى ان الظن لا
يغني من الحق شيئا الذي عليه مدار الصحة الاصطلاحية اقتضت تلك الاوصاف
ان تكون لها اي الصحة درجات بعضها فوق بعض ويتعلق بقوله اقتضت
قوله بحسب الامور المقوية اي لتلك الاوصاف فان تفاوت المقتضيات بالكسر
يوجب تفاوت مقتضياتها بالفتح واذا كان كذلك فما اي الخبر يكون رواته في
الدرجة العليا من درجات العدالة والضبط وساير الصفات التي توجب
التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا في ذلك ما اي اسناد
اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد وكلمة من تبعيضية فان كل سند
اطلق عليه طائفة انه اصح الاسانيد بعض المرتبة العليا وان كان مجموعها
هي المرتبة العليا فلا منافاة بين هذا وبين ما سياتي من قوله والمرتبة
الاولى هي التي اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد ثم كون رجال هذه الاسانيد
في الدرجة العليا من درجات الصفات المذكورة انما هو بالنسبة الى اقرانهم من
الرواة فلا ينافي ما سياتي من تقديم ما اتفق عليه الشيخان فان ذلك بالنسبة
الى المخرجين كالزهري محمد بن مسلم بن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن
الخطاب عن ابيه اي عبد الله وهذا الاصح عند اسحق بن راهويه واحمد بن حنبل و
وكمحمد بن سيرين الانصاري التابعي الشهير بالاتفاق التام وتعبير الرؤيا
عن عبيدة بفتح العين بن عمرو بالواو في اخره السلماني بسكون اللام على الصحيح
نسبة الى سلمان حي من مراد الكوفي التابعي الذي كاد ان يكون صحابيا لاسلامه
قبل وفاته صلى الله عليه وسلم وكان فقيها يوازي شريحا فيما يشكل عليه عن علي بن ابي
طالب وهذا الاصح عند علي بن المديني وكابراهيم النخعي نسبة الى نخع قبيلة من
مذحج عن علقمة بن قيس كان فقيها حتى كان بعض الصحابة يسئلونه عن عبد الله
بن مسعود وهذا الاصح عند النسائي وابن معين وقال عبد الرزاق وابو بكر بن ابي
شيبة اصح الاسانيد الزهري عن زين العابدين علي بن حسين بن علي عن
ابيه عن جده رضي الله عنهم وقال البخاري اصحها ملك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

موراهم

Copyright © King Saud University